

من أنها تعترف بأنها طرف معني بالتسوية، والمشاركة فيها في ما يخص أزمة الشرق الأوسط أو القضية الفلسطينية. وثمة فرق لا يخفى بين أن تكون المنظمة ممثلاً شرعياً ووحيداً للفلسطينيين وبين أن تكون طرفاً معنياً فقط. كما يجب الإشارة إلى أن معاملة مختلف دول الجماعة الأوروبية للمنظمة ليست على صعيد واحد؛ إذ تتميز معاملة اليونان وإسبانيا وإيطاليا وفرنسا بالانفتاح على العنصر الفلسطيني والاقبال على المنظمة، فيما تميل معاملة ألمانيا الاتحادية وبريطانيا وهولندا وبقيّة الدول إلى التحفظ^(٦١).

الخاتمة

باعتبار عام النكبة (١٩٤٨) كنقطة بداية، يمكن متابعة السياسة الفلسطينية إزاء أوروبا الغربية على نحو معين. فعقد الخمسينات لم يشهد سياسة فلسطينية بالمعنى المحدد. وكانت المرارة من السلوك الأوروبي في أوج تفاعلها؛ وخلقت هذه المرارة صورة سيئة لأوروبا. لقد استمرت هذه الوضعية حتى حرب العام ١٩٦٧، التي وإن شهدت تجدد المسألة الفلسطينية، فإنها أعلنت عن إعادة ترميم للحقيقة الفلسطينية أيضاً. وعندئذٍ، تراوح التوجه الفلسطيني نحو أوروبا بين ضرورة شمولها بالعنف الفلسطيني وبين الرغبة في تجاوز مرارة الماضي نحو اقناع الأوروبيين بالحقوق الفلسطينية وأشعارهم بها. وكان الأمر - على أي الخيارات - يحتاج إلى «هجوم فلسطيني» مضاد على العقلية الأوروبية التي تجاهلت ذنبها في حق الفلسطينيين طوال عقود من الزمن. وكان عقد السبعينات، فيما يبدو، هو عقد إعادة توضيح الموقف الأوروبي، أو مراجعته. وما إن حلت الثمانينات حتى كانت السياسة الفلسطينية حققت نتائج ملموسة، فاعترف الأوروبيون بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، وأنكروا ممارسات إسرائيل في الأراضي المحتلة ودانوها، وانشغلوا بوضع تصوراتهم لحل قضية فلسطين فيما سمي بالمبادرة الأوروبية.

إن القول بنجاح السياسة الفلسطينية الأوروبية يتم بالقياس إلى ما كان عليه الأمر في السنة الأساس (١٩٤٨). أما إذا قيست فعالية هذه السياسة بالنظر إلى المطالب الفلسطينية، فإن نجاحها سوف يبدو جزئياً؛ إذ إن الأوروبيين لم يضعوا «أقوالهم» موضع «الفعل»؛ ولا يمكن القول أنهم قد مارسوا ضغطاً على إسرائيل لحملها على الاستجابة للإرادة الدولية. ومعنى ذلك أن أمام السياسة الفلسطينية - المدعومة بالإرادة العربية - مهمات كثيرة يجب إنجازها في السنوات المقبلة. وغني عن الذكر، إن الاضطلاع بهذه المهمات يحتاج إلى استقراء عبرة التعامل مع أوروبا في جميع المراحل السابقة، والقدرة على ابداء «آليات» أكثر فعالية في ضوء الحقائق المستجدة، فلسطينياً وإقليمياً ودولياً، من حول القضية الفلسطينية.

راجع، د. أحمد علي دغيم، السوق الأوروبية المشتركة: حاضرها ومستقبلها، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦، ص ١٠٧ - ١١٧؛ كذلك Minshull, G. N.; *The New Europe*, London: Hodder and Stoughton, 1985, pp. 293 - 297.

(٢) د. ميشيل سليمان، العرب والغرب؛ حلقة

(١) يشير مصطلح «الأوروبيين» في هذا البحث إلى دائرة دول غرب أوروبا بصفة عامة، ودائرة دول «الجماعة الأوروبية»، بصفة خاصة. وجدير بالذكر أن كثيراً من الدلائل يوحي بقرب المرحلة التي سوف تتطابق فيها الدائرتان، إذا استثنينا الدول المحايدة (سويسرا والنمسا). وللتوسع حول هذه النقاط